



مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027

مجلس النواب : لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ



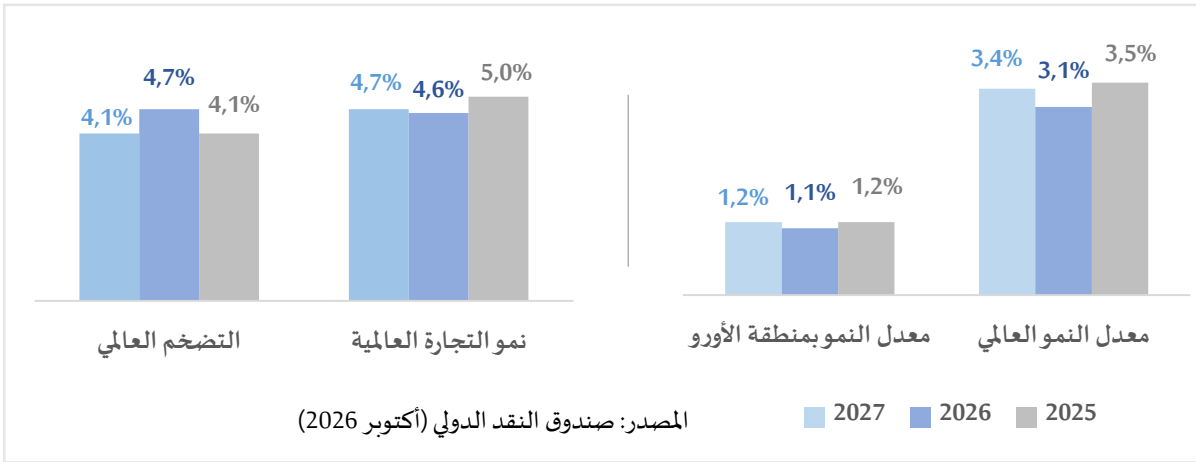
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة الحكومية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ

23 أكتوبر 2026

1. سياق ومرجعيات مشروع قانون المالية
2. الفرضيات
3. التوجهات العامة والأولويات
4. أهم التدابير المقترحة
5. المعطيات المرقمة

1. سياق ومرجعيات مشروع قانون المالية

استمرار حالة عدم اليقين في ظل غياب الرؤية بخصوص نهاية التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتسارع التحولات الجيو-اقتصادية



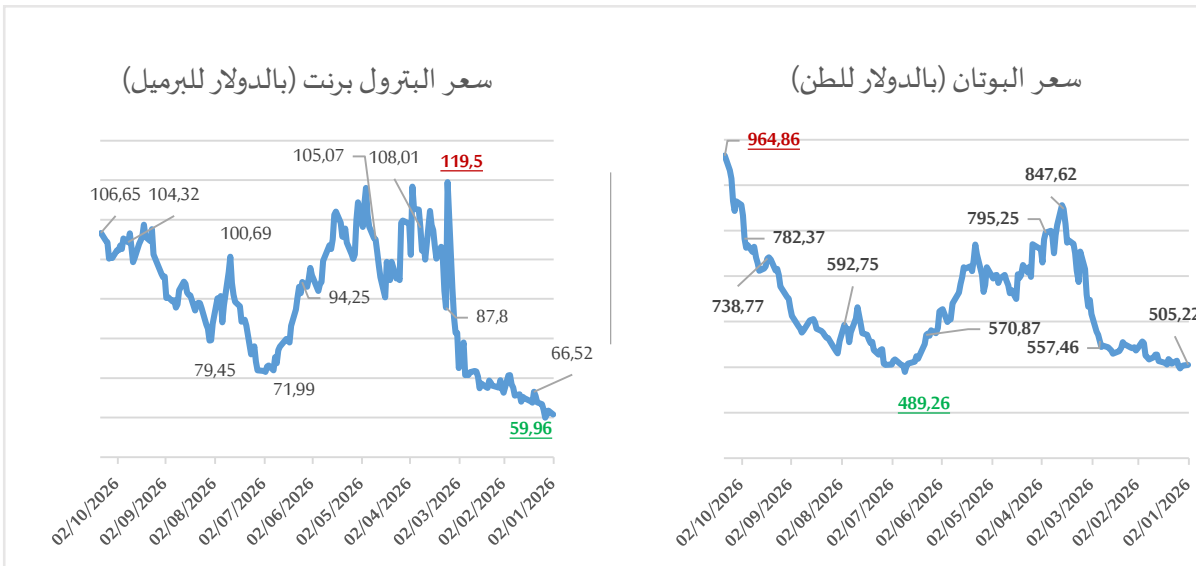
♦ انتعاش طفيف للاقتصاد العالمي ليبلغ 3,4% سنة 2027، مقابل نسبة 3,1% منتظرة سنة 2026؛

♦ تواصل النمو بوتيرة محدودة بمنطقة الأورو، ليسجل نسبة 1,1% سنة 2026 ونسبة 1,2% سنة 2027؛

♦ مواصلة التحسن التدريجي للتجارة العالمية: من 4,6% سنة 2026 إلى 4,7% سنة 2027؛

♦ تراجع معدل التضخم العالمي: فمن المتوقع أن يسجل 4,1% سنة 2027 مقابل 4,7% سنة 2026؛

♦ استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية، خاصة المنتجات الطاقة كالبترول وغاز البوتان، التي لاتزال معرضة للتقلبات نتيجة استمرار حالة عدم اليقين على المستوى الجيوسياسي.



استمرار صمود الاقتصاد الوطني رغم السياق الدولي المضطرب

تباطؤ القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية: من المتوقع أن تسجل نسبة 2,9% سنة 2026، مقابل 3,9% سنة 2025، بفعل تراجع وتيرة نمو الصناعات الاستخراجية والتحويلية نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة خلال الفصل الثاني من هذه السنة، مع بروز مؤشرات خلال الفصل الثالث، تؤكد بداية عودة النشاط الطبيعي لهذه القطاعات، في حين يواصل قطاع الخدمات أداءه الإيجابي:

مبيعات الإسمنت  1,2%+ إلى متم شهر شتنبر 2026

الإنتاج المحلي للكهرباء  2,8%+ إلى متم شهر غشت 2026

السياح الوافدين إلى المغرب  5,0%+ إلى متم شهر شتنبر 2026

المسافرين عبر المطارات المغربية  9,0%+ إلى متم شهر شتنبر 2026

مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2025

تحسن ملحوظ للأنشطة الفلاحية: من المتوقع أن تسجل القيمة المضافة نموا بنسبة 18% مقابل 8,2% سنة 2025، لا سيما بفضل:

ارتفاع إنتاج الحبوب بأكثر من الضعف خلال الموسم الفلاحي 2026 / 25 إلى 90 مليون قنطار، وذلك بفضل التساقطات المطرية. 

%4,7
كنمو متوقع
للاقتصاد الوطني
سنة 2026

1. سياق ومرجعيات مشروع قانون المالية

رغم تفاقم العجز التجاري بنسبة 25,4% متم شهر غشت 2026، فإن دينامية المهن العالمية للمغرب، وتحسن عائدات السياحة، وتدفقات الاستثمارات، وتحويلات مغاربة العالم، تساهم في:



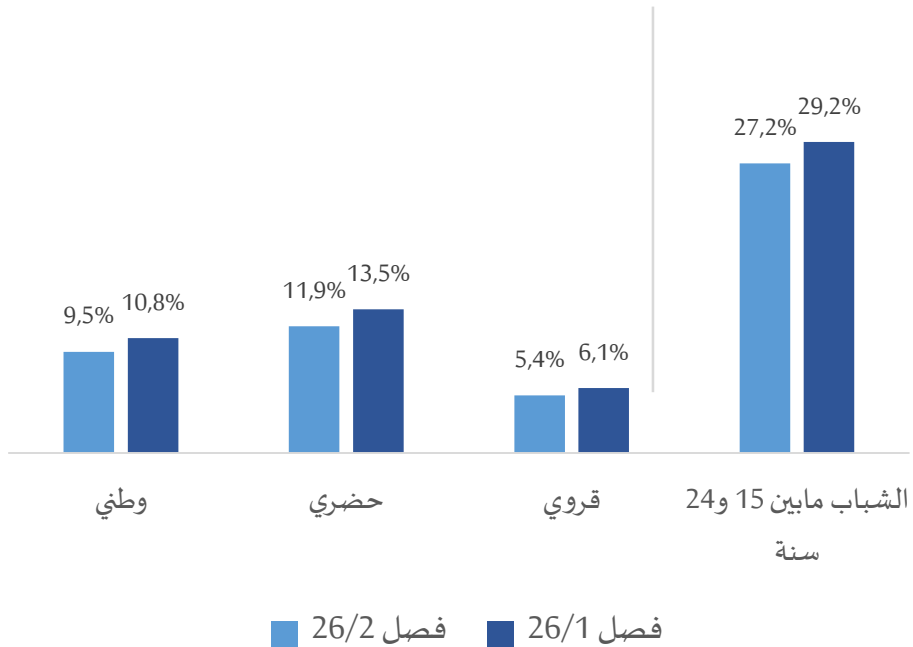
الحفاظ على احتياطي العملة الصعبة في مستوى يقارب 6 أشهر من الواردات

التجارة الخارجية والتدفقات المالية الأخرى	التراكم متم شهر غشت 2026	نسبة التغير 2026/25
صناعة السيارات 	116,1 مليار درهم	+14,5%
الصناعات الغذائية والزراعية 	65,1 مليار درهم	+8,3%
صناعة الطائرات 	23,0 مليار درهم	+21,5%
عائدات السياحة 	97,9 مليار درهم	+9,7%
مداخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب 	47,3 مليار درهم	+17,0%
تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 	89,2 مليار درهم	+9,0%

المصدر: مكتب الصرف

1. سياق ومرجعيات مشروع قانون المالية

معدل البطالة حسب نتائج البحث الجديد حول القوى العاملة (EMO2026)

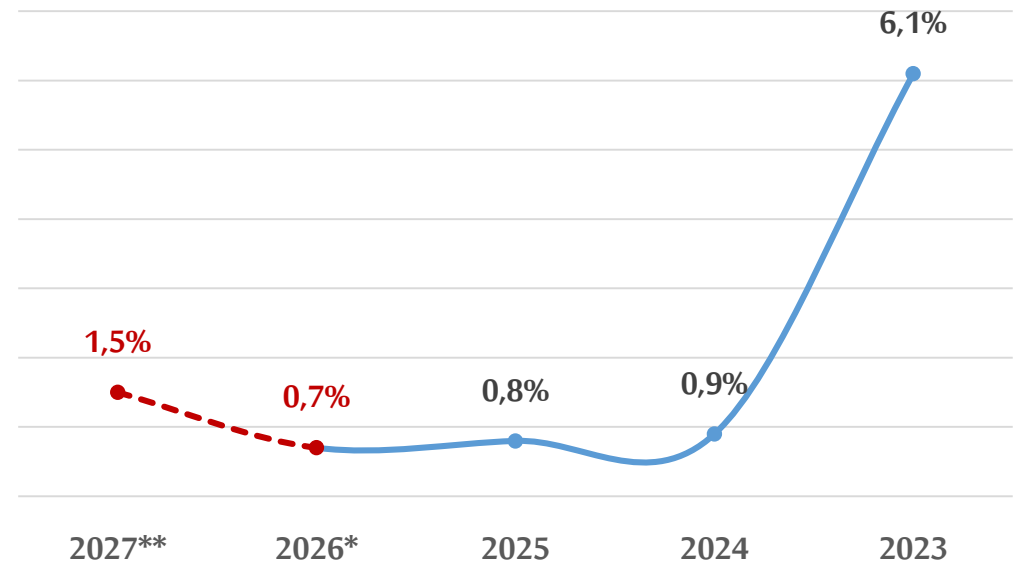


حوالي 3 ملايين شابة وشاب يوجدون خارج منظومة
التكوين والتعليم وخارج سوق الشغل

التحكم في مستوى التضخم

بفضل السياسة المالية والنقدية، تنفيذاً
للتعليمات الملكية السامية

معدل التضخم السنوي على المستوى الوطني



* توقعات محينة
** توقعات

تعزيز ثقة المجتمع المالي الدولي

- احتفاظ اقتصاد المملكة على تصنيفه ضمن فئة "درجة استثمارية Investment Grade" من طرف وكالة S&P في شتنبر 2026، بعدما تمت استعادته السنة الماضية، وهو ما يؤكد صلابة الاقتصاد الوطني في مواجهة مختلف الصدمات، بفضل الإصلاحات المتواصلة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وهيكلته؛
- تعديل النظرة المستقبلية لتصنيف المغرب من مستقرة إلى إيجابية (Ba1) في مارس 2026 من طرف وكالة موديز للتصنيف الائتماني؛
- ولوج ناجح للمغرب إلى الأسواق المالية الدولية في ماي 2026 عبر إصدار سندات دولية بقيمة 2,25 مليار يورو على شريحتين.

S&P Global

MOODY'S



التوجيهات المتضمنة في الخطابين الساميين بمناسبة عيد العرش و افتتاح البرلمان

- ◆ وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، واهتمامات هيئات الحكامة؛
- ◆ تعزيز التنزيل الفعال لبرامج التنمية الترابية المندمجة لتشمل كل المناطق والجهات؛
- ◆ مواصلة تنزيل مبادرات وبرامج التنمية البشرية، وتعميم الحماية الاجتماعية، من أجل تحسين ظروف عيش المغاربة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية؛
- ◆ إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لاسيما في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي؛
- ◆ إقامة قاعدة صناعية وتكنولوجية في مجال الصناعات الدفاعية والأمن السيبراني؛
- ◆ تعجيل تطوير قدرات المملكة، في مجال الاحتياطات الاستراتيجية، وتأمين توريد المواد الأساسية؛
- ◆ النهوض بالتنمية المندمجة، وتحسين الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة، وتفعيل اللاتمركز الإداري.



التوجيهات المتضمنة في البرنامج الحكومي

- ◆ توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات؛
- ◆ محاربة الفساد، والقطع مع الربع وتخليق الحياة العامة، بما يجعل السياسات العمومية أكثر نجاعة وأكثر استجابة لاحتياجات المواطن؛
- ◆ الدفاع عن الهوية الوطنية وتوطيد روح المواطنة وتماسك المجتمع المغربي وازدهاره؛
- ◆ ضمان شروط العيش الكريم لكل المواطنين والمواطنات، عبر استعادة القدرة الشرائية وترسيخ دولة اجتماعية قابلة للاستدامة؛
- ◆ إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق. وهي أكبر قضايا المرحلة المقبلة وأكثرها استعجالا؛
- ◆ تأمين السيادة الاستراتيجية، بضمان الأمن الطاقى والمائى والغذائى والتكنولوجى والعلمى واستدامتها، بموازاة مع تكريس الإشعاع الدولى للمملكة؛
- ◆ بناء اقتصاد قوى وقادر على تمويل الطموح الاجتماعى والسيادى.



[illegible]

إنتاج الحبوب في حدود 70 مليون قنطار

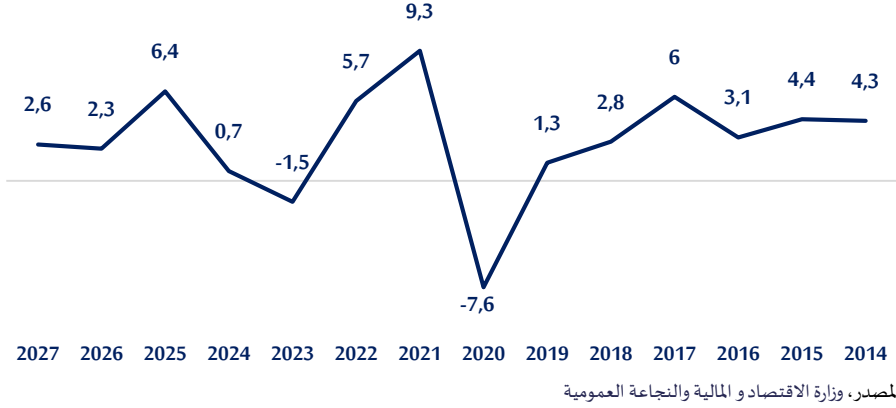
عودة مساهمة القطاع الفلاحي في النمو إلى مستوياتها المعتادة، على أساس فرضية لمحصول الحبوب في حدود 70 مليون قنطار، بافتراض تسجيل ظروف مناخية متوسطة، إذا ما قارناها بالسنة الماضية التي عرفت تساقطات استثنائية تميزت بتوزيعها الزمني والمجالي.

ويأتي اعتماد هذه الفرضية كذلك بالنظر إلى مستوى مخزون السدود خلال هذا الموسم (65,9% إلى غاية يوم الإثنين 19 أكتوبر 2026)، وما يوفره من إمكانيات لتأمين مياه الري ودعم الإنتاج الفلاحي، إلى جانب الجهود المتواصلة لتحسين إنتاجية القطاع من خلال تشجيع استعمال البذور المختارة، وتعميم المكننة، واعتماد تقنيات فلاحية مبتكرة، من بينها الزرع المباشر والتدبير الفعال لمياه الري.

استقرار معدل التضخم في حدود 1,5%

نتيجة تسارع التضخم الأساسي لاسيما مكونه الغذائي وبقاء التضخم المستورد في مستوى مرتفع نسبيا.

ارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، باستثناء منتجات الفوسفات ومشتقاته، بنسبة 2,6% سنة 2027



يتوقع ارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 2,6% سنة 2027، مما سيدعم دينامية القطاعات التصديرية، خصوصا قطاعات السيارات والطائرات والإلكترونيات، إلى جانب مختلف الأنشطة الصناعية الأخرى.

ويتم احتساب هذه الفرضية استنادا إلى توقعات تطور الواردات لمجموعة من البلدان التي تقيم علاقات تجارية مع المغرب. ويتم تحديد هذه العينة حسب التركيبة الجغرافية للصادرات المغربية، والتي تتكون أساسا من دول الاتحاد الأوروبي، والدول التي وقع معها المغرب اتفاقيات للتبادل الحر، بالإضافة إلى العديد من الدول الناشئة. وتتكون العينة المختارة من 40 دولة، وتغطي 90% من صادرات بلادنا.

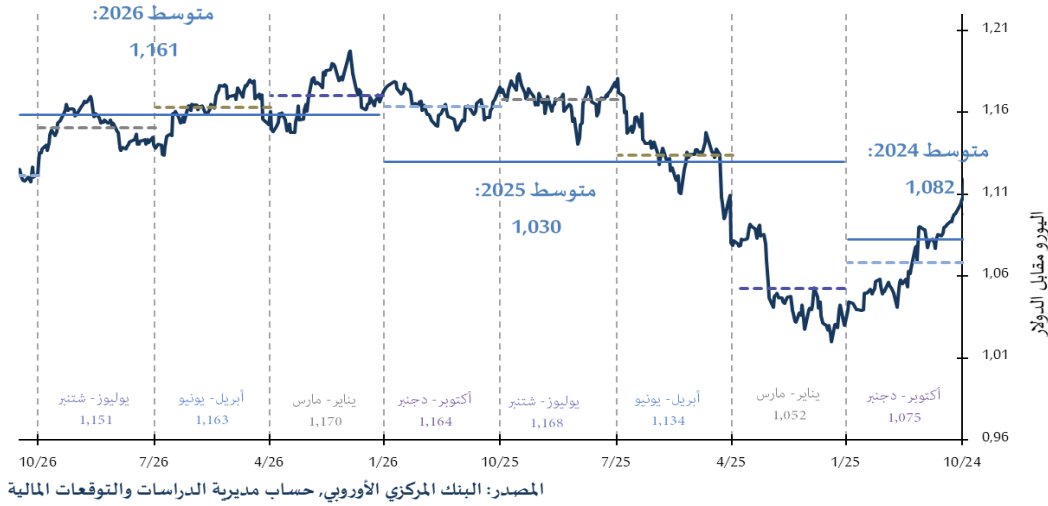
سعر غاز البوتان المحدد في 600 دولار للطن

يرتكز اعتماد فرضية سعر غاز البوتان في حدود 600 دولار للطن برسم سنة 2027 على تحليل تطورات الأسواق الدولية وتوقعات المؤسسات المرجعية والمنصات المتخصصة، فضلاً عن دراسة أساسيات سوق غاز البترول المسال.

وتنسجم هذه الفرضية مع متوسط توقعات أبرز المؤشرات الإقليمية والدولية لأسعار غاز البوتان، المقدّر بنحو 598 دولاراً للطن، كما تظل قريبة من متوسط الأسعار المسجل خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2026، والبالغ نحو 623 دولاراً للطن، رغم بلوغ الأزمة في الشرق الأوسط ذروتها.

ويأخذ هذا التقدير بعين الاعتبار استمرار تأثير التوترات الجيوسياسية والطلب الموسمي خلال بداية سنة 2027، إلى جانب التحسن المرتقب في أساسيات السوق، في ظل نمو العرض العالمي بنحو 9% مقابل 7% للطلب، وتعزيز القدرات التصديرية بأمريكا الشمالية، بما يرجح تراجع ضغط الأسعار تدريجياً خلال السنة.

سعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,163



ساهم رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة الرئيسي في شتبر 2026، بالتزامن مع استمرار الضغوط التضخمية، في تعزيز قوة الدولار وممارسة ضغوط على الأورو. كما يرتقب أن تحد الزيادة في أسعار النفط واستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط من إمكانات ارتفاع قيمة الأورو خلال السنة ككل.

أخذاً بعين الاعتبار هذه العوامل، تم اعتماد سعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,163 كمتوسط توقعات مؤسسة بلومبرغ بالنسبة لسنة 2027.

1 استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة

2 إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق

3 تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

4 تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية

5 بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي، موازنة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسسية وضمان استقرار التوازنات الماكرواقتصادية والمالية

إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة

- ♦ إحداث 6 شركات جهوية أو منصات مهنية للتجميع والتسويق بالأحواض الفلاحية الكبرى؛
- ♦ تحديث 12 سوقا للجملة للخضر والفواكه في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"؛
- ♦ إصلاح مسالك اللحوم والأسماك، لاسيما من خلال توفير وحدات تبريد وخدمات حفظ مشتركة في الموانئ ونقط التفريغ؛
- ♦ تأطير الصادرات وحماية السوق الوطنية.

1 مليار درهم
برسم سنة 2027



دعم القدرة الشرائية

%

تحسن الدخل الشهري للأجراء والموظفين

- يُمكن الجدول الجديد للضريبة على الدخل من إعفاء 87,1% من الأجراء، حيث تصبح الرواتب التي تقل عن 10.000 درهم شهرياً معفاة من الضريبة. كما لن تتجاوز نسبة الأجراء الخاضعين للسعر الهامشي البالغ 30% نحو 0,7%؛
- وخلال السنة الأولى، سيبلغ المكسب الشهري نحو 500 درهم بالنسبة لغالبية الأجراء المعنيين، ليرتفع في أفق 2031، عند التطبيق الكامل للجدول إلى 1.186 درهم بالنسبة إلى راتب قدره 11.829 درهم، وإلى 3.079 درهم بالنسبة إلى راتب قدره 18.737 درهم.

مراجعة جدول الضريبة على الدخل تدرجياً على مدى 5 سنوات

- رفع حد الشريحة الأولى المتعلقة بالدخل الصافي المعفى من 40.000 إلى 60.000 درهم؛
- تقليص عدد الشرائح الخاضعة للضريبة من خمس إلى ثلاث، واعتماد معدلات ضريبية تصاعدية بنسبة 10% و 20% و 30% على هذه الشرائح؛
- خفض المعدل الهامشي المطبق على الشريحة الأخيرة من 37% إلى 30%.

دعم القدرة الشرائية



رفع معاش الأرامل إلى 100% من معاش المتوفى، عوض 50% حالياً

7,3 مليار درهم

حوالي 431 ألف مستفيدة

- تمكين الأرامل من معاش كامل يصون كرامتهن واستقرارهن المعيشي، بما يوفر حماية حقيقية للأسرة بعد وفاة صاحب المعاش.



الرفع من الحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3.000 درهم شهرياً في أفق 2031 و1.700 درهم ابتداء من 2027

3,3 مليار درهم

حوالي 500 ألف مستفيد

- الرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3.000 درهم شهرياً في أفق 2031، على مستوى مختلف الأنظمة؛
- تنزيل هذا الالتزام وفق برمجة زمنية وتمويلية واضحة.

دعم القدرة الشرائية



مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية
19,4 مليار درهم

- دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.



مجانية فاتورة الكهرباء إلى حدود 100 درهم شهريا
2,8 مليار درهم

- تعويض اجتماعي تلقائي يعادل قيمة الفاتورة الشهرية للكهرباء التي لا تتجاوز 100 درهم بالنسبة للمسكن الرئيسي للأسر المستحقة، من دون طلب ورقي أو تنقل إداري.



توفير الاعتمادات المالية لتنزيل الحوار الاجتماعي
50 مليار درهم (+1,6 مليار درهم برسم سنة 2027)

- لفائدة ما يقارب 1,25 مليون موظف وعون؛
- مواصلة الحوار الاجتماعي المؤسسي وتتبع تنزيل الالتزامات المتفق عليها مع الشركاء الاجتماعيين.

تسريع استكمال تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية

32 مليون مستفيد من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

4 ملايين أسرة مستفيدة من الدعم الاجتماعي المباشر

♦ مواصلة تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر: 32,7 مليار درهم:

- الرفع التدريجي للحد الأدنى من 500 إلى 1.000 درهم: 600 درهم كأول مرحلة خلال 2027؛
- تفعيل الإعانة الخاصة بالأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بمبلغ شهري قدره 500 درهم، مع ضمان حد أدنى للمبلغ الإجمالي المستحق لكل طفل مستفيد قدره 10.000 درهم؛
- تجويد الاستهداف وتعزيز الإنصاف لاسيما من خلال استهداف أدق يركز تدريجيا على الدخل الفعلي للأسر؛
- مواكبة الأسر نحو الاندماج المهني، دون حرمانها من الحماية الاجتماعية المكتسبة.

♦ العمل على ضمان التوازن المالي لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض:

- استكمال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وضمان الاستفادة الفعلية للمؤمنين؛
- تخصيص غلاف مالي يناهز 11,5 مليار درهم لتحمل واجبات اشتراكات 4 ملايين مؤمن رئيسي برسم «أموتضامن» والجزء الباقي على عاتق المؤمن؛
- الحفاظ على الاستدامة المالية لأنظمة التأمين الإجباري عن المرض من خلال تنزيل إصلاح أسعار الأدوية، وتعزيز آليات الوقاية وفرض البروتوكولات العلاجية.

♦ التعويض عن فقدان الشغل والتقاعد:

- تطوير منظومة التعويض عن فقدان الشغل وتعميم التقاعد لفائدة العمال الغير الأجراء؛
- إطلاق إصلاح شامل لأنظمة التقاعد في إطار الحوار مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

تعميم الحماية الاجتماعية:

44,2 مليار درهم

برسم سنة 2027

(+12% مقارنة مع

2026)



تأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج الفعلي إلى علاج ذي جودة

♦ تأهيل العرض الصحي:

- مواصلة المرحلة الثانية من برنامج إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، الذي يهم 1.600 مركز صحي؛
- إطلاق أشغال بناء مركز استشفائي جامعي جديد بالدار البيضاء، ومواصلة أشغال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الثلاثة بكل من بني ملال، وكلميم، والرشيدية؛
- مواصلة أشغال بناء 32 مركز استشفائي إقليمي وجهوي؛
- مواصلة تأهيل وتجديد 90 مستشفى على مستوى مختلف جهات المملكة.

♦ استكمال الإصلاح المؤسساتي من خلال تعميم المجموعات الصحية الترابية على جميع جهات المملكة؛

♦ تسريع مأسسة مسلك العلاج انطلاقاً من طبيب الأسرة؛

♦ تسريع تنزيل منظومة معلوماتية صحية وطنية مدمجة عبر تفعيل الوكالة الوطنية لرقمنة المنظومة الصحية؛

♦ إصلاح الاستقبال ومصالح المستعجلات؛

♦ تنزيل المخطط الاستراتيجي للصحة النفسية والعقلية في أفق 2030؛

♦ تثمين الموارد البشرية عبر إخراج النصوص التطبيقية لقانون الوظيفة الصحية؛

♦ تفعيل الانفتاح القانوني الذي أقره القانون رقم 33.21 لفائدة الأطباء الأجانب.

قطاع الصحة

45,4 مليار درهم برسم

سنة 2027 (+7%)

مقارنة مع 2026



خلق 8.000 منصب شغل

برسم سنة 2027



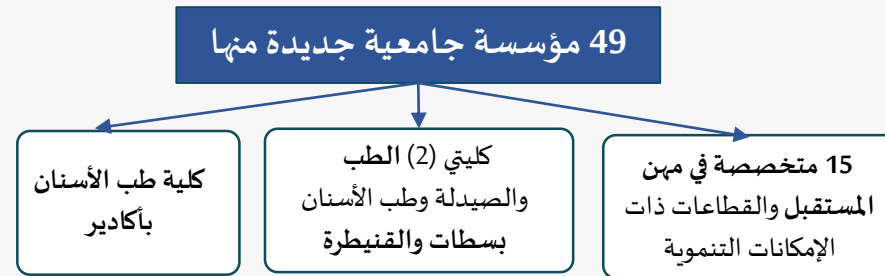
الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي والتكوين

121,3 مليار درهم برسم سنة 2027 (+4,6% مقارنة مع 2026)

تحسين جاذبية التكوين المهني

- 24 مؤسسة تكوين جديدة؛
- استكمال برنامج مدن المهن والكفاءات، عبر افتتاح 3 مدن جديدة في جهات كلميم-وادي نون وفاس-مكناس ودرة-تافيلالت؛
- إصلاح منظومة التكوين المستمر عبر:
 - إرساء هندسة جديدة لحكامته ومراجعة إطاره التنظيمي؛
 - إسناد التدبير العملياتي إلى شركة متخصصة تُحدث لهذا الغرض؛
 - تأمين واستدامة وترشيد الموارد المالية المخصصة للتكوين المستمر.

التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار



- الارتقاء تدريجياً نحو منظومة للتعليم العالي أكثر تنظيماً حول المسارات والكفاءات وحاجيات الاقتصاد والمجالات الترابية؛
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث العلمي؛
- تعزيز العرض في مجال الإيواء الجامعي لفائدة الطلبة.

الارتقاء بالمنظومة التربوية

204	2.000
مؤسسة تعليمية جديدة سيتم بناؤها برسم سنة 2027 من أجل التقليل من الاكتظاظ	قسم جديد للتعليم الأولي برسم الدخول المدرسي 2028-2027
730.000	15.934
مستفيد من النقل المدرسي في أفق الدخول المدرسي 2027-2028	منصب مالي برسم سنة 2027

- توسيع نموذج "المؤسسات الرائدة" بهدف تعميمه بالسلك الابتدائي وبلوغ نسبة تغطية قدرها 75% من مؤسسات السلك الإعدادي، ابتداءً من الدخول المدرسي 2028-2027؛
- تعزيز خدمات دعم التمدريس بالوسط القروي:
 - تعميم الإطعام بدور الطالب والطالبة؛
 - تعميم النقل المدرسي.

تعزيز الولوج إلى السكن اللائق وتخطيط المجالات وتأهيلها

128 ألف مستفيد من برنامج دعم سكن عند متم شتنبر 2026

معالجة وضعية 76% من الأسر في إطار برنامج "مدن بدون صفح"

♦ تسريع مشاريع القضاء على السكن الغير اللائق، بمساهمة إجمالية لميزانية الدولة تقدر بـ 16,4 مليار درهم :

التمويل الإجمالي من الدولة	الأسر المستهدفة		
9.440 مليون درهم	62.000 أسرة		عمالي الدار البيضاء والمحمدية وإقليمي النواصر ومديونة
4.259 مليون درهم	30.000 أسرة		عمالة مراكش
1.830 مليون درهم	12.000 أسرة		إقليم القنيطرة
786 مليون درهم	5.100 أسرة		إقليم بنسليمان
68,7 مليون درهم	500 أسرة		مدينة آسفي

♦ معالجة المباني الآيلة للسقوط: معالجة 20.000 بناية في أفق 2031، لاسيما بالمدن العتيقة والأنسجة التاريخية؛

♦ مواصلة برنامج دعم السكن لفائدة 300.000 مستفيد في أفق 2031؛

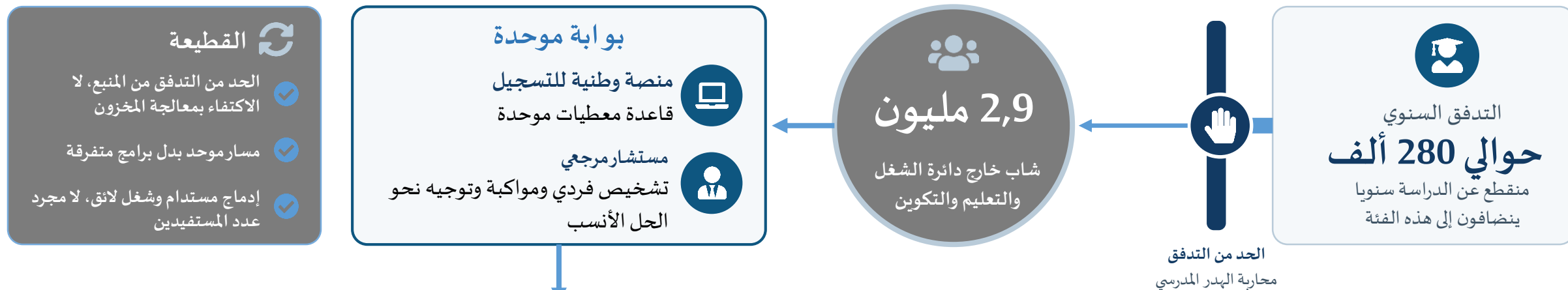
♦ تسريع وتيرة تنزيل برنامج المراكز القروية الصاعدة:

- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع على مستوى المراكز القروية الصاعدة الـ 12 النموذجية، بمعدل مركز واحد لكل جهة بكلفة مالية إجمالية تناهز 1,14 مليار درهم؛
- مواصلة تنزيل المرحلة الثانية التي تشمل 24 مركزا بكلفة مالية إجمالية تناهز 1,68 مليار درهم.

السكن اللائق
وتخطيط المجالات
الترابية وتأهيلها
10,4 مليار درهم
برسم سنة 2027



الحد من الهدر المدرسي، ومواكبة كل شاب نحو الحل الأنسب للإدماج



توجيه كل شاب نحو الحل الأنسب: العودة إلى التعليم أو التكوين أو الشغل أو ريادة الأعمال

التكوين	التشغيل المأجور	ريادة الأعمال	الجودة والانخراط
التكوين بالتدرج	أول عقد شغل	مقاولة الشباب	ميثاق الشغل اللائق
ما بين 150 ألف و200 ألف مستفيد سنويا توسيع الطاقة الاستيعابية وربط العرض بالطلب	100 ألف مستفيد سنويا أول تجربة مهنية وتحفيز الإدماج المستدام	12 ألف مستفيد سنويا مواكبة المشاريع القابلة للاستمرار وتقديم منحة للاستثمار	ربط الدعم العمومي باحترام معايير الشغل اللائق
كفاءات 2030	الحركية المهنية الدولية	دعم تمويل المشاريع الفلاحية وشبه الفلاحية لفائدة الشباب القروي	برنامج متطوع
100 ألف مستفيد سنويا تكوينات قصيرة ومؤهلة موجهة للقطاعات الواعدة	25 ألف مستفيد سنويا مواكبة لغوية وشهادات معترف بها وعقود مؤطرة	16 ألف مستفيد سنويا قروض بدون فائدة ومواكبة قبلية وبعدية	توسيع البرنامج وتعميم فرص التطوع على جهات المملكة

موثوقية المعطيات والقيادة القائمة على الأداء

- لجنة وطنية دائمة ترأسها رئيسة الحكومة؛
- بنية موحدة وقوية تتوفر على فروع على المستوى الترابي؛
- نظام معلوماتي للمتبع على المستويين الوطني والترابي.



- تعبئة العقار العمومي لفائدة مستثمرين يلتزمون بسقوف محددة لأسعار الإيجار وبمدد استغلال محددة؛
- إعطاء الأولوية للمواقع القريبة من أقطاب الشغل والجامعات وشبكات النقل العمومي؛
- وضع آليات لتأمين العلاقات الكرائية.



250 ألف مستفيد خلال 5 سنوات

- تغطية جزء من تكاليف النقل والانتقال والإقامة المؤقتة؛
- دعم تنقل الشباب نحو فرص التكوين والشغل المتاحة خارج مناطق إقامتهم.

حوالي 6 ملايين درهم مبرمجة برسم سنة 2027



الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري

من 10 إلى 12 مليار درهم

برسم التحويلات المالية للدولة الموجهة للجهات

- دخول إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بالجهات حيز التنفيذ؛
- تحديث الآليات الجهوية للتنفيذ عبر تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة؛
- إرساء الطابع المؤسسي للتعاقد بين الدولة والجهات؛
- تسريع تنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، بإخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بإحداث التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة والقطاعية.

مواكبة



جيل جديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة

210 مليار درهم على مدى 8 سنوات و 25 مليار درهم
برسم سنة 2027

- التنزيل الترابي للبرامج تحت إشراف لجان في إطار حكمة ثلاثية المستويات (الجان الإقليمية واللجان الجهوية واللجنة الوطنية):
 - النهوض بالتشغيل؛
 - تعزيز الخدمات الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم والرعاية الصحية؛
 - التدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية؛
 - التأهيل الترابي المندمج، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات، والشريط الساحلي، والمراكز القروية الصاعدة.
- إحداث وتشغيل منصة رقمية مدمجة لتتبع تقدم الأشغال وإنجاز المشاريع.

السيادة المائية



- ♦ بلوغ سعة تخزين السدود الوطنية تتجاوز 24 مليار متر مكعب عند متم سنة 2027؛
- ♦ بلوغ أكثر من 1,8 مليار متر مكعب في أفق 2031 في إطار تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر؛
- ♦ إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والرفع من وتيرة ربط الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب.

السيادة الغذائية



- ♦ التدخل الاستباقي لتأمين حاجيات الأسواق الداخلية من المواد الغذائية الأساسية؛
- ♦ التحكم في صادرات المواد الغذائية الأساسية؛
- ♦ محاربة الاحتكار وتقليص هوامش الوساطة؛
- ♦ تطوير السيادة الوطنية في مجال إنتاج البذور والأسمدة؛
- ♦ دعم إعادة تشكيل القطاع الوطني.

السيادة الطاقية



- ♦ رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2030؛
- ♦ فتح شبكة الجهد المتوسط للمقاولات الصناعية وتنزيل خارطة طريق الغاز الطبيعي؛
- ♦ تفعيل المخططات الجهوية للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون، فضلا عن تطوير الهيدروجين الأخضر.

السيادة الرقمية

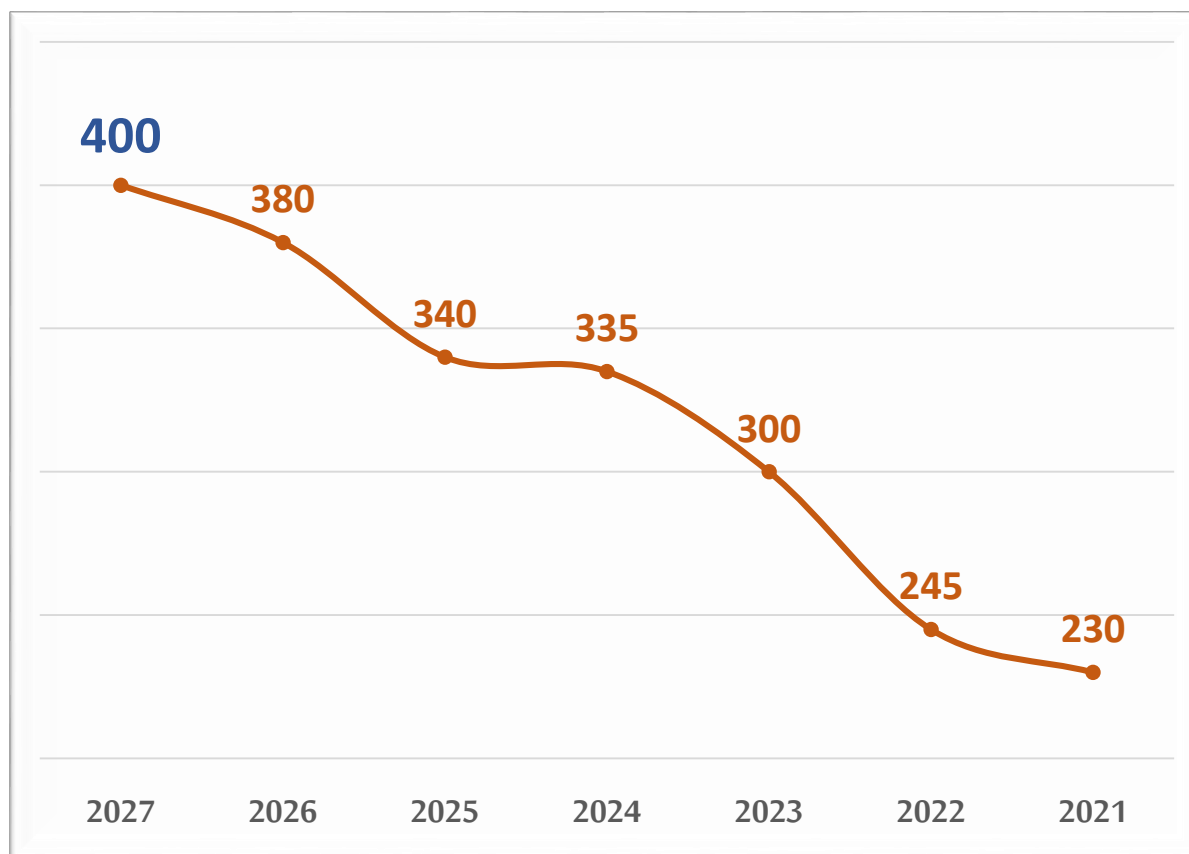


- ♦ تبني منظومة وطنية متكاملة للأمن السيبراني؛
- ♦ تفعيل الشبكة الوطنية لمعاهد جزري (JAZARI) للبحث والابتكار في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات؛
- ♦ إطلاق برنامج الذكاء الاصطناعي "IA Maroc" وتكوين 5.000 مؤطر في مجال الذكاء الاصطناعي.

بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي، موازنة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرواقتصادية والمالية

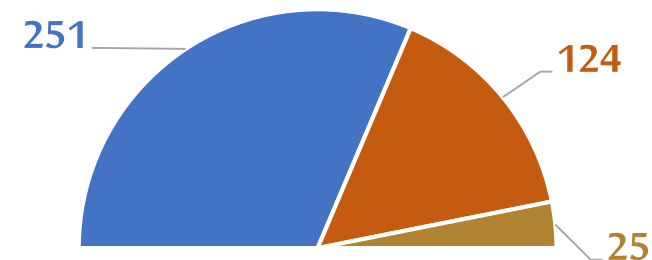
تطور الاستثمار العمومي

بملايير الدراهم



مجهود استثماري عمومي
استثنائي يقدر بـ 400 مليار درهم
برسم سنة 2027

بملايير الدراهم



المؤسسات والمقاولات العمومية (بما فيها صندوق محمد السادس للاستثمار)

الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة

الجماعات الترابية

تعزير الاستثمار في البنيات التحتية

المحافظة على الرصيد الطرقي واستكمال مشاريع الطرق والطرق السيارة

- استكمال أشغال الطريق السيار القاري الرابط بين الرباط والدار البيضاء (Continental)؛
- تعزير برنامج الطرق السريعة "Voie Express"، لا سيما الطريق السريع عين عودة-وادي زم على طول 127 كلم؛
- صيانة الطرق السريعة، بغلاف مالي يناهز **500 مليون درهم** برسم سنة 2027.



تنزيل برنامج الاستثمار في البنيات التحتية السكنية 2024-2030 (**134 مليار درهم**):

- تسريع وتيرة الأشغال المتعلقة بتمديد خط القطار الفائق السرعة بين القنيطرة ومراكش؛
- إحداث خدمة القطارات الجهوية RER في جهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-قنيطرة، ومراكش-آسفي، وطنجة-تطوان، والشرق؛
- كهربة الخط السككي فاس-وجدة واستكمال مشروع الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط.



تحسين الأداء المينائي، في ظل تنامي حركة التجارة الخارجية

- مواصلة أشغال تدعيم الحاجز البحري مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء، بكلفة إجمالية تقدر بـ **1,8 مليار درهم**؛
- مواكبة رفع مستوى الاستغلال التدريجي لميناء الناظور غرب المتوسط الجديد؛
- تسريع أشغال إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي الجديد بكلفة إجمالية محينة **تفوق 15 مليار درهم**؛
- تسريع أشغال توسعة ميناء الجرف الأصفر بكلفة إجمالية تناهز **7 ملايين درهم**.



مواصلة
الأوراش
الكبرى
للبنيات
التي تحتية



ترسيخ دينامية الصناعة الوطنية وتعزيز السيادة الإنتاجية

واردات سلع
التجهيز سنة 2025
199 مليار درهم

مساهمة المنتجات الجاهزة
للاستهلاك في ارتفاع العجز
التجاري سنة 2025
+63,6%

تقوية السيادة الإنتاجية للمملكة

- تنزيل سياسة إرادية لاستبدال الواردات : سلع التجهيز والمنتجات الجاهزة للاستهلاك ؛
- تعميق الاندماج المحلي للمنظومات القائمة وتلك التي توجد طور التطوير؛
- استهداف المنتوجات ذات الإمكانيات العالية للإنتاج على المستوى المحلي ومنحها الأولوية في الاستفادة من التحفيزات والولوج للعقار.



تعزيز موقع المغرب على مستوى سلاسل القيمة العالمية

- توطيد المنظومات الصناعة القائمة : السيارات والطيران والنسيج والصناعات الغذائية؛
- توطيد المنظومات الجديدة : البطاريات، المواد الصيدلانية، السكك الحديدية، الدفاع والأمن وتحلية المياه...



- تعزيز البحث والابتكار من خلال إعطاء دينامية جديدة للصندوق المخصص لهذا الغرض : حوالي 300 مليون درهم سنويا؛
- إحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة؛
- إحداث مرصد لتتبع الواردات والفرص الصناعية.



الاستراتيجيات القطاعية



تطوير المنظومة الرياضية

- اعتماد قانون إطار للرياضة وتقوية المكانة المؤسساتية للجنة الوطنية الأولمبية وتعزيز اختصاصاتها في التخطيط الاستراتيجي الرياضي؛
- تنمية الاقتصاد الرياضي واستدامة الاستثمار الرياضي، والعمل على الرفع من مساهمة القطاع الرياضي في الناتج الداخلي الخام.



ترسيخ دينامية القطاع السياحي

26 مليون سائح في أفق 2030

- تثمان مكتسبات خارطة الطريق 2023-2026
- ♦ تنمية العرض السياحي وتحفيز الاستثمار: في إطار الميثاق الجديد للاستثمار؛
- ♦ الترويج والربط الجوي: تأمين طاقات استيعابية جوية جديدة وولوج أسواق ذات إمكانات عالية كالصين والهند؛
- ♦ الرأسمال البشري: مواصلة برامج Cap Excellence و Middle Managers والتكوين المستمر للتميز و "KAFAA".



إعادة توجيه استراتيجية «الجيل الأخضر»

- السلاسل ذات القيمة المضافة العالية: مراجعة العقود-البرامج، وتطوير قدرات تثمان منتجات الأشجار المثمرة، ومواصلة إعادة تكوين القطيع؛
- التأمين المائي للمدارات: الري بالمياه المحلاة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعميم الري الموضعي؛
- تعزيز أثر صندوق التنمية الفلاحية: التعاقد على أساس الأهداف، وربط الدعم بالقيمة المضافة ومناصب الشغل، وتشجيع الابتكار.

تعزيز مساهمة الاستثمار الخاص في خلق الثروة والشغل



إعادة هيكلة المحفظة العمومية

تعزيز قدرتها على الاستثمار واستقطاب القطاع الخاص

- ◆ إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تسريع هيكلة المحفظة وفق وضعية كل مؤسسة؛
- ◆ معالجة الوضعية المالية للمؤسسات العمومية:
 - تشخيص موثوق للأصول والالتزامات؛
 - تحويل بعض الديون إلى رأسمال، وتثمين الأصول غير الاستراتيجية، وتسديد المستحقات.
- ◆ توجيه الموارد المتأتية من هذه الإصلاحات نحو مشاريع استثمارية تستقطب تمويلا خاصا إضافيا.



تعزيز مواكبة المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة

- ◆ حماية خزينة وسيولة هذه المقاولات:
 - تحسين آجال الأداء وآجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة؛
 - تعزيز ضمانات التمويل؛
 - التنازل الفعلي للحصة البالغة 30% من الطلب العمومي المخصصة لها.
- ◆ تسريع تنفيذ الإطار التعاقدى الجديد للفترة 2026-2030: للنهوض بالمقولة الصغرى والمتوسطة.



تسريع أجراة المشاريع موضوع اتفاقيات مع الدولة في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار

- ◆ تسريع إحداث مرصد لتتبع الاستثمار الخاص لتتبع مراحل إعداد المشاريع وإنجازها؛
- ◆ تبسيط مسار المستثمر، من خلال تقليص الأجل وعدد الوثائق المطلوبة؛
- ◆ تعزيز البعد الترابي للاستثمار، من خلال مواصلة ترسيخ دور المراكز الجهوية للاستثمار.

- ♦ **إرساء منظومة عدالة فعالة وحديثة:** إخراج النصوص التنظيمية اللازمة لتنزيل قانوني المسطرة المدنية والجنائية وقوانين المهن القضائية، ومواصلة برنامج التحول الرقمي للمحاكم وتعزيز أمن أنظمتها؛
- ♦ **تسريع تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية؛**
- ♦ **ضمان استقرار التوازنات المالية؛**

نسبة للناتج الداخلي الخام	تحيين 2026	2027
العجز الميزانياتي	%3,0-	%3,0-
مديونية الخزينة	%67,5	%66,9

تنزيل التزامات البرنامج الحكومي: 62 مليار درهم

التزامات البرنامج الحكومي	الكلفة المالية برسم سنة 2027 (بملايين الدراهم)
• تنزيل الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة	25.000
• مراجعة جدول الضريبة على الدخل	5.500
• مجانية فاتورة الكهرباء بالنسبة للأسر التي تستهلك أقل من 100 درهم شهريا	2.800
• الرفع من الحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3.000 درهم شهريا / أول رفع إلى 1.700 درهم	3.300
• رفع معاش الأرامل إلى 100% من معاش الزوج المتوفي، عوض 50% حاليا	7.300
• رفع الحد الأدنى من الدعم الاجتماعي المباشر من 500 إلى 600 درهم شهريا	3.000
• إدماج الشباب *	6.000
• إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة: أسواق الجملة ووحدات التبريد	1.000
• تأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج الفعلي إلى علاج ذي جودة *	3.000
• الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي والتكوين *	5.300

(*) الغلاف المالي الإضافي

أ التدابير الجبائية المقترحة لاستكمال الإصلاح الجبائي وتنزيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1. التدابير الخاصة بالضريبة على الشركات

- ♦ رفع سعر الضريبة على الشركات من 35% إلى 40% فيما يخص الشركات التي تزاوُل أنشطة استيراد وتوزيع مواد الهيدروكربور والتي يكون صافي أرباحها يساوي أو يفوق مائة مليون (100.000.000) درهم؛
- ♦ التنصيص على إمكانية توزيع إعانات الاستثمار المخصصة لاقتناء الأصول الأخرى غير القابلة للاهلاك على مدة 10 سنوات محاسبية، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة للأراضي.

2. التدابير الخاصة بإصلاح الضريبة على الدخل

- ♦ مراجعة أشرطة أسعار الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2027 إلى غاية سنة 2031 من أجل تحقيق الأهداف التالية في أفق 2031:
 - رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 40.000 إلى 60.000 درهم؛
 - مراجعة وتقليص عدد أشرطة الجدول التصاعدي الخاضعة للضريبة من 5 إلى 3 أشرطة؛
 - تطبيق الأسعار التصاعدية المحددة في 10% و 20% و 30% على الأشرطة المذكورة الخاضعة للضريبة؛
 - تخفيض سعر الضريبة الهامشي المطبق على الشطر الأخير من 37% إلى 30%.

3. التدابير الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة

- ◆ الإعفاء الدائم من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عمليات استيراد الحيوانات الأليفة الحية من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال ولحومها وأحشائها الطرية أو المبردة أو المجمدة، من أجل ضمان تمويل السوق الوطنية وتخفيض تكلفة الاستيراد التي تؤثر على السعر الذي يتحمله المستهلك؛
- ◆ استبدال آلية إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة بآلية مبسطة تتيح استرداد الضريبة على القيمة المضافة المحجوزة في المنبع عندما يتجاوز مبلغ هذا الحجز مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المستحقة فعلياً على المورد، بناءً على طلب وفق نموذج تعدده الإدارة الجبائية؛
- ◆ إقرار نظام خاص اختياري للخضوع للضريبة على القيمة المضافة، يطبق على تجار العقارات المبنية الراغبين في الاستفادة من الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة التي تحملتها المصاريف والنفقات المرتبطة بعمليات الترميم أو التجديد أو الإصلاح المتعلقة بالعقارات المذكورة؛
- ◆ إعفاء عمليات بيع الرمل من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم وذلك من أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن الغش الضريبي و الممارسات العشوائية في القطاع غير المهيكّل بالإضافة إلى ضمان حياد النظام الضريبي والمنافسة العادلة بين جميع الفاعلين في القطاع.

4. التدابير الخاصة بواجبات التسجيل

- ♦ توضيح النظام الجبائي المطبق على العقود المتقدمة التي يطلب الأطراف إجراء تسجيلها من خلال التنصيص على تطبيق التعريفة وفق قواعد النظام العام الجاري بها العمل في تاريخ إجراء التسجيل، دون تطبيق الذعيرة والزيادات عن التأخير؛
- ♦ تعميم شهادة تسجيل العقود بالنسبة لجميع العقود والاتفاقات المسجلة لدى الإدارة الجبائية، من أجل ضمان القيام بإجراء التسجيل وأداء الواجبات المتعلقة به.

5. التدابير الخاصة بواجبات التمير

- ♦ **مراجعة نسب واجبات التمبر النسبية (taxe de luxe) عند التسجيل الأول للمركبات بالنسبة للعربات المقتناة بالمغرب أو عند تعشيرها بالنسبة للعربات المستوردة، باستثناء العربات المستوردة من طرف أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين، كما يلي :**
- من 5% إلى 6% بالنسبة للعربات ذات قيمة تتراوح من 400.000 درهم إلى 600.000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛
 - من 10% إلى 12% بالنسبة للعربات ذات قيمة تتراوح من 600.001 درهم إلى 800.000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛
 - من 15% إلى 18% بالنسبة للعربات ذات قيمة تتراوح من 800.001 درهم إلى 1.000.000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛
 - من 20% إلى 24% بالنسبة للعربات التي قيمتها تفوق 1.000.000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

6. التدابير المشتركة

- ♦ إحداث تسبيق، برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المني المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة، يؤدي من طرف التجار مستوردي البضائع المخصصة للبيع على حالتها، بهدف إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم؛ سيتم تطبيق هذا التسبيق عند أداء الرسوم الجمركية على هذه البضائع خلال الستين (60) شهرا الأولى ابتداء من تاريخ أول عملية استيراد، وبعد انصرام هذه المدة، لا يطبق التسبيق المذكور إلا على المقاولات المستوردة التي لا تقدم لمصالح إدارة الجمارك شهادة تثبت وضعيتهم الجبائية السليمة. ويحدد سعر هذا التسبيق في 5% من القيمة الجمركية للبضائع، المعتمدة كأساس لاحتساب الواجبات الجمركية. ويصفى التسبيق السالف الذكر ويستوفي وتثبت المخالفات ويعاقب عليها وتجرى المتابعات وتقام الدعاوى ويتم بحثها والحكم فيها كما هو الشأن فيما يتعلق بالرسوم الجمركية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسبيق لا يطبق على البضائع المستوردة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية، كما لا يطبق على أموال الاستثمار المستوردة.
- ♦ تكريس الإيداع البنكي كوسيلة أداء مقبولة ضريبياً، على غرار الشيك المسطر غير القابل للتظهير والكمبيالات والطريقة المغناطيسية للأداء والتحويل البنكي والوسيلة الإلكترونية وكذا المقاصة مع ديون مستحقة على نفس الشخص.

المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Journal of Science and Technology
المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٣
Volume 5, Issue 1, 2013

- ♦ التنصيص على عدة إعفاءات مؤقتة فيما يخص الضريبة على الشركات والمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول والحزفي المنبع والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل، لفائدة الهيئات التالية:
 - الفيفا وهيئة التسليم وجميع هيئات التسليم المشترك والشركات التابعة للفيفا، المتوفرة أو غير المتوفرة على مقر بالمغرب؛
 - الاتحاد المستضيف والاتحادات المشاركة في الاستضافة والاتحادات المستضيفة المنضوية في اتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم (CONMEBOL) واتحادات الفيفا والاتحادات أعضاء الفيفا، المتوفرة أو غير المتوفرة على مقر بالمغرب، فيما يخص المنافسة أو التظاهرات المرتبطة بالمنافسة أو هما معا؛
 - الهيئة المكلفة بالبحث من لدن الفيفا ومقدمو خدمات الفيفا المتوفرين أو غير المتوفرين على مقر بالمغرب والمحددة لائحتهم من طرف الفيفا، برسم العمليات التي ينجزونها والخدمات التي يقدمونها والسلع التي يسلمونها للهيئات المعنية والمرتبطة بالمنافسة أو بالتظاهرات المرتبطة بالمنافسة أو هما معا؛
 - متعاقدو الفيفا، غير الهيئة المكلفة بالبحث من لدن الفيفا ومقدمي خدمات الفيفا، المتوفرين أو غير المتوفرين على مقر بالمغرب والمحددة لائحتهم من طرف الفيفا، برسم بعض العمليات والخدمات المرتبطة بالمنافسة أو بالتظاهرات المرتبطة بالمنافسة أو هما معا.

- ♦ التنصيص، فيما يخص الضريبة على الدخل، على إعفاء مؤقت للمكافآت والتعويضات المرتبطة بالمنافسة المدفوعة للملحقين بالمغرب وللمتطوعين الذين يساعدون في تحضير واستقبال وتنظيم وسير المنافسة ولللاعبين غير المقيمين؛
- ♦ منح امتيازات جبائية أخرى لفائدة الهيئات السالفة الذكر فيما يخص واجبات التمير على إعلانات الإشهار وعلى المخالصات والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات والرسم على عقود التأمين والرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة؛
- ♦ التنصيص على الإعفاء الدائم من جميع الضرائب والواجبات والرسوم لفائدة صندوق الإرث المرتبط بالمنافسة الذي يكتسي طابعا اجتماعيا؛
- ♦ وضع مسطرة مبسطة بطريقة إلكترونية، لتمكين الهيئات السالفة الذكر من الاستفادة من الإعفاءات ومن الارجاع المحتمل للضرائب والواجبات والرسوم المذكورة؛
- ♦ التنصيص على ضمانات إضافية للفيفا وشركائها فيما يتعلق بالمراقبة الجبائية والالتزامات الإقرارية.

1. مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

- ♦ إخضاع ممارسة مهنة المعشر المقبول في الجمرك لاحترام دفتر احتمالات تضعه الإدارة، بهدف إضفاء طابع المهنية على نشاط المعشر المقبول في الجمرك وتقوية انخراط الفاعلين في المهنة؛
- ♦ إعفاء رسم الاستيراد المطبق على الحيوانات الحية من الأنواع الأليفة من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال ولحومها وأحشائها الطازجة أو المبردة أو المجمدة.

2. تعريف الرسوم الجمركية

- ♦ خفض نسبة رسم الاستيراد المطبق على أنابيب أخذ ونقل عينات الدم من 17,5% إلى 2,5%، مع تخصيص هذا المنتج في التعريف الجمركية، بهدف تشجيع التصنيع الوطني للكواشف المخصصة للاستعمال في التشخيص الطبي المخبري، وتيسير ولوج المصنعين المحليين إلى المدخلات الضرورية لإنتاجها بتكاليف مناسبة؛
- ♦ رفع نسبة رسم الاستيراد المطبق على معدات جمع عينات الدم والعينات البيولوجية (أنابيب من البولي إيثيلين تيرفتالات) من 2,5% إلى 10%، مع تخصيص هذا المنتج ضمن التعريف الجمركية، بهدف دعم تنافسية الصناعة الوطنية للأجهزة والمستلزمات الطبية، وتعزيز الإنتاج المحلي مما يمكنه من استبدال الواردات.

2. تعريف الرسوم الجمركية

♦ خفض نسب رسم الاستيراد المطبقة على مدخلات إنتاج أعلاف الحيوانات من 40% و 30% و 10% إلى 2,5%، بهدف تخفيف الأعباء التي يتحملها مصنعو أعلاف الحيوانات، وبالتالي الحد من أثر هذه التكاليف على أسعار الأعلاف الموجهة إلى القطيع وأنشطة تربية المواشي.

3. الضرائب الداخلية على الاستهلاك

- ♦ إصلاح جديد للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر للفترة الممتدة بين 2027 و 2031، يهدف إلى الرفع من المداخل الجبائية وتقليص فارق أسعار السجائر منخفضة الثمن والسجائر المرتفعة الثمن، فضلاً عن حماية صحة المستهلكين تماشياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ، مع توفير الرؤية للفاعلين في القطاع عبر تطبيق مخطط للتضريب يمتد على مدى خمس سنوات؛
- ♦ توسيع وعاء تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك ليشمل جميع أصناف السجائر الإلكترونية سواء كانت قابلة أو غير قابلة لإعادة التعبئة، وكذا الأجهزة وأجزاء هذه السجائر الإلكترونية، مع الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبق على السجائر الإلكترونية من 50 درهم للوحدة إلى 100 درهم للوحدة.

3. الضرائب الداخلية على الاستهلاك

- ◆ إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على الأشربة والمركزات المستعملة لتحضير المشروبات الغازية التي تباع في مطاعم الوجبات السريعة؛
- ◆ إرساء مقدار قيمي بنسبة 30% للخمور والجعة وبنسبة 50% لبعض أنواع الكحول وكذا مبلغ أدنى للتحصيل وفقا للمقادير الواردة أدناه :
 - 1.265 درهم لكل هكتولتر للخمور؛
 - 1.705 درهم لكل هكتولتر للجعة؛
 - 33.150 درهم لكل هكتولتر (الكحول الصافي)، للكحول الإيثيلي التي تحضر بها أو تحتوي عليها مياه الحياة والمشروبات الروحية وفاتحات الشهية والفرموت والفواكه المصبرة بالكحول والخمور العذبة وعصير العنب الممزوج بالكحول والحلويات المحتوية على الكحول والمشروبات الروحية الأخرى.
- ◆ خفض نسبة مقدار التسامح على العيارات القانونية الخاصة بالمصوغات المجوفة والملحومة من المعادن النفيسة من 20 إلى 10 أجزاء من الألف.

♦ الإعفاء الكامل والمؤقت من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على استيراد البضائع من طرف أولفائدة الفيفا والكيانات التابعة لها، في الإطار الحصري لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030 والفعاليات المرتبطة به. ويدخل هذا التدبير حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2027 وإلى غاية 31 ديسمبر 2032.

٥

- ◆ تعيين رئيسة الحكومة كأمرة بالصرف للحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "صندوق التنمية الترابية المندمجة"، مع تخويلها إمكانية تعيين الولاة والعمال ورؤساء المصالح المركزية واللامركزية التابعة للقطاعات الوزارية أمرين مساعدين بالصرف؛
- ◆ إحداث حساب النفقات من المخصصات يسمى "صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية"؛
- ◆ تخصيص 600 منصبا ماليا لتسوية وضعية الموظفين الخاضعين للمرسوم رقم 140-24-2 صادر في 13 من شعبان 1445 (23 فبراير 2024) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها لها، الذين اجتازوا بنجاح مباراة ولوج هيئة الأساتذة الباحثين في التربية والتكوين، بالموازاة مع حذف المناصب المالية التي يشغلها المعنيون والمطابقة لوضعيتهم قبل التسوية المذكورة.

التوازن المالي

المعطيات الصافية (بملايير الدراهم)	ق.م 2026 (1)	م.ق.م 2027 (2)	الفرق (القيمة) (1)-(2)	الفرق (%) (1)-(2)
المداخيل الجارية	432,8	470,1	+37,3	+8,6
المداخيل الجبائية	366,5	423,5	+57,0	+15,6
▪ الضرائب المباشرة	164,2	202,0	+37,8	+23,0
▪ الضرائب غير المباشرة	159,7	173,2	+13,4	+8,4
▪ الرسوم الجمركية	18,5	20,2	+1,7	+8,9
▪ رسوم التسجيل والتنبر	24,0	28,2	+4,2	+17,4
المداخيل غير الجبائية	62,7	43,0	-19,7	-31,4
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	3,6	3,6	+0,0	+0,0
النفقات الجارية	379,4	417,2	+37,7	+9,9
▪ الموظفون	195,3	195,7	+0,3	+0,2
▪ السلع والخدمات	128,7	158,0	+29,4	+22,8
▪ فوائد الدين	41,6	43,9	+2,4	+5,8
▪ المقاصة	13,9	19,5	+5,6	+40,6
الاستثمار	114,8	117,6	+2,8	+2,4
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	6,0	6,0	0,0	0,0
عجز الميزانية	-3,0%	-3,0%		



شكرا على حسن انتباهكم

مجلس النواب : لجنة المالية والتنمية الاقتصادية